

ولا يخلو من احتمال فيه والعلم عند الله تعالى فيه والمجنون
في معنى الضيعة الذي لا يميز **نعم** على الذين بالذهب
والحرير للنساء من غير اشراف **ولا اري** رخصة في
تثقيب اذن الصبية لأجل تعليق خيل الذهب فيها
فأون هذا حرم مؤلم ومثله موجب للقصاص فلا يجوز
الإحاطة مهمة كالفضيد والحامة والخثان والثرين
بالخلق غير مهم بل من التعريط تعليقه في الأذن
وفي الخائف والأسورة كفاية عنه فهذا وإن كان
معتادا فهو حرام والمنع منه واجب والأشجار عليه
غير صبيح والأجرة المأخوذة عليه حرام إلا أن ثبت
من جهة النقل فيه رخصة ولم يعلق إلى الآن فيه
رخصة **ومنها** أن يكون في الضيافة مبتدع يتكلم في
يدعيه فيجوز الحضور لمن يقدر على الرد عليه لم
يجز وإن كان المبتدع لا يتكلم بيدعيه ويجوز الضيف
مع إظهار البراءة عليه والأعراض عنه كما ذكرناه
في باب النقص في الله وإن كان فيها مضمك بالحكام
وأشواغ التوادد فإنه كان يضحك بالخش والذبح
لم يجز الحضور وعند الحضور يجب الأتكار وإن
كان ذلك يسخم ولا كذب فيه ولا خش ولا غيبة
غائب ولا أذنب حاضر فهو مباح أعني ما يقبل منه
فأما الخادعة صنعة وعادة فليس بمباح وكل لبيب
لا يخفى أنه كذب ولا يقصد منه التلبس فليس من
جملة المنكرات كقول الأوسان مثلا قد طلبت اليوم مائة
مرة

وهذا هو
الذي هو
الذي هو

مرة وأعدت الصلاة عليك الف مرة وما يجزى فخره
بما يعلم أنه ليس يقصد منه التيقن فذلك لا يقدر **وهذا**
العدالة ولا ترد الشهادة به وسياق هذا المزمع المباح والكذب
المباح في كتاب آفات النساء من ربح المهلطات **ومنها**
الأشراف والإصاعة نفويت مال بلا فائدة بعند بها
كأخرق الثوب وتمزيقه وهدمها البناء من غير عرض
والقاء المال في البحر وفي معناه صرف المال إلى التلذذ
والنظر وفي أنواع الفساد لا يهاقوا أحد محرمة شرعا
فصاريت كالمعدومة **وأما الأشراف** فقد يطلق
لإردة صرف المال إلى التلذذ والنظر والمنكرات
وقد يطلق على الصرف إلى المباحات في جنسها وإن
مع المبالغة والمبالغة تخلق بالأضافة إلى الأحوال
فتقول من لم يملك الأمانة دينار مثلا ومعه عياله
وأولاد ولا معيشة لهم سواها فأتفق الجميع في
ولممة فهو مسرف يجب منعه قال تعالى ولا تسرفوا
كل السط فتعد ملوما مسورا أنزل هذا في رجل
كان بالمدينة قسم جميع ماله ولم يبق شيئا لعياله
فطولب بالبنقة فلم يقدر وقال تعالى ولا تسرف
تسديرا إن المذيرين كانوا إخوان الشياطين
ولذلك قال والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم ينسرفوا
وكان بين ذلك قواما فمن يسرف هذا الأشراف
ينكر عليه ويجب على القاضي أن يجزر عليه إلا إذا
كان الرجل وحده وكان له قوة في التوكل صدقة

٢٩٩